

المالكية في الزخيرة العراقية وليس في كلامه تصريح بالتحريم وهذا الذي  
 قلته كلية في تحلية الكعبة بخصوصها بصياح الذهب والفضة ونحوها  
 فلم يثبت ذلك ولا يثبت ولا يمنع من جريان الخلاف في التوبة والخزفة  
 في حال التوبة من قبل ما لا يعقد من الذين هم في الاشيا وتصنيف  
 التعدين محذور وتصنيف ما ليس واعلايه الاسكار والفساد المالكه  
 ولا يمنع من جريان التصانيف في مسائر المساجد في التسمين جميعا  
 التوبة والتحلية علي من جرم محل تحلية المسجد بالتميز  
 من الذهب ونحوها وان ختمها حكم التحلي للباح وهذا الرخ مما قاله الربيع  
 لا يثبت علي تحريمها دليل والحرام من الذهب انما هو استعمال المذكور  
 والاكل والشرب ونحوها من استعمال من اوله وليس في تحلية المسجد  
 بالتناويل الذهبية ونحوها شيء من ذلك وقد قال القرابي في الفتاوى  
 الذي يبين ان من كتب القرآن بالذهب فقد احسن ولا زيادة فيه  
 عليه فلم يثبت في الذهب الا تحريمه علي ذكر الامه فيما ينسب اليه  
 المذكور وهذا لا ينسب اليه كونه يبيع علي اصل الحل حال نيته اليه  
 الاسراف فان كل ذلك احترام وليس فيه ما ينسب اليه المذكور حتى يحكم  
 بالتحريم ونسنت قوله هذا عن رأي محمد الكوفي رايت في كلام بعض الاجماليين  
 ما دل علي حوازه وهذا الكلام الغرابي في الكتاب بالذهب وفي ذلك ما  
 ذكرناه من تصنيف التعدين لزال مالية الذهب بالكلية بخلاف التحلية  
 بذهب باق فقد ظهر بهذا ان تحلية الكعبة بالذهب والفضة جائز المنع

هه

منه بعد سنا تحريم في المذاهب كلها من ذكره منهم ولا وجه له ولا دليل  
 يعضده واما سترها بالخرير وغيره فبحر عليه واما قوله ان يكره السائى  
 من اصحابنا القياس انه لا يجوز فليس يصحح واي قياس يوجب ذلك  
 والقياس انما يكون علي منصوص من صريح الشرع ولم ينص الشرع علي تحريم  
 قياس عليه ذلك واما قوله السائى المذموم انما هو الذي لا يملك  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من بعده من اهل بيته  
 ذلك فيكون ذلك حجة عليه وقد كان يحسنه ليسوها من بيت  
 المال وذلك من عمر دليل علي وجوب كسوها لانه لا يصرح مال بيت  
 المال الا بالحب واليسيرة هنا الي قايدين وهي ان الكعبة بناها  
 ابراهيم عليه السلام ولم تسمى من زمانه الي زمان تبع الجاهلي فهو اول من  
 كساها علي الصحيح وقيل ان اسماعيل كساها فاني ذلك المدد لا تقول  
 ان كسوها كانت واجبة لانها لو كانت واجبة لما تركها الانبياء ولكن  
 كساها تبع وكان من الافعال المحسنة واسم ذلك كان ستمارا لها  
 وصار حقا لها وقربة وواجبا لئلا يكون في امر الله تنقيص من حرمتها  
 فقام عليه امر العافيتها والعياد بانها من صياح الذهب والرخام  
 ونحوه وتقول انه يحرم امر الله ولا يمنع ان يكون ابتداء النبي غير واجب  
 واستدامته واجبة ومرادي وجوب سهراد امثالها بكل سهره دائما  
 وتتميل القول في ذلك ان السهره التي كساها من بيت المال تفسر  
 مستحقة لها ليسوها ولا يجوز تزعمها للامام ولا غيره حتى تأتي كسوة اخرى